



PDF

تحوّل استهلاكي واسع نحو القنوات الإلكترونية.. والاعتماد على سحب «الكاش» في انخفاض متتال

الدفع الرقمي يهيمن على 80% من الإنفاق بالكويت

في هذا السياق، يعكس التوجه نحو الدفع الإلكتروني ليس فقط توسع الإنفاق عبر نقاط البيع والمشتريات الإلكترونية، بل يشمل أيضاً السياسات الحكومية التي تحد من الاعتماد على الكاش. فقد أصدرت وزارة التجارة والصناعة القرار الوزاري رقم 182 لسنة 2025، الذي نص على منع جميع التعاملات النقدية في تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والزام الشركات والمؤسسات بتنفيذ المعاملات المالية عبر أدوات الدفع غير النقدية المعتمدة من بنك الكويت المركزي.

ويعني هذا القرار عملياً أن جزءاً كبيراً من التعاملات النقدية التي كانت تتم نقداً سيتحول إلى الدفع الإلكتروني، مما يسهم في الحد من حجم السحوبات النقدية عبر أجهزة السحب الآلي، ويزيد من الاعتماد على وسائل الدفع الرقمية. ويؤكد القرار أيضاً على الالتزام التام بالتعليمات المنظمة لأدوات الدفع الإلكتروني، مع معاقبة المخالفين بغلق المنشأة المخالفة وتحويلها للجهات المختصة. ومن هذا المنطلق، يعكس القرار كيف يمكن للتحوّل الرقمي والسياسات المالية الحكومية أن يسرع من اعتماد المستهلكين على الدفع الإلكتروني، ويحد من الاعتماد على الكاش، بما يضمن شفافية أكبر وتحكم أفضل في التدفقات المالية.

من المتوقع أن يستمر هذا التحوّل بوتيرة متسارعة مع زيادة انتشار خدمات التوصيل والتجارة الإلكترونية، وتطوير الحلول الرقمية للمتاجر والمحال، وارتفاع نسبة استخدام بطاقات الدفع داخل وخارج نقاط البيع، ما سيجعل الاعتماد على النقد محدوداً أكثر في المستقبل. كما أن هذا التطور يعكس قدرة القطاع المالي الكويتي على تعزيز الشمول المالي ورفع كفاءة المعاملات الاقتصادية، بما يساهم في تحفيز الاقتصاد المحلي ويزيد من تفاعل المستهلكين مع الاقتصاد الرقمي بشكل أكثر أماناً ومرونة.

ويمثل هذا التحوّل خطوة استراتيجية لدفع عجلة الرقمنة المالية في الكويت، وتعزيز الشفافية والفعالية في الأسواق، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر أماناً ومرونة، ويضع البلاد على مسار واضح نحو تحوّل رقمي كامل في أنماط الاستهلاك والإنفاق.



الرقمي في القطاع المالي والتجاري، وبدعم توسع الاقتصاد الرقمي في الكويت، مع توفير بيانات دقيقة عن أنماط الاستهلاك تساعد في التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرارات الاستثمارية. ويعد هذا التحوّل أيضاً فرصة لتعزيز كفاءة القطاع المصرفي، من خلال القدرة على استخدام بيانات المعاملات لتحسين المنتجات المالية، إدارة المخاطر، وزيادة قدرة البنوك على تقديم خدمات رقمية مبتكرة تلبي احتياجات المستهلكين.

كما يساعد التجار على توسيع قاعدة عملائهم وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية، ما يعزز من تنافسية القطاع التجاري في الكويت. ويشير انخفاض نسبة الكاش إلى أقل من 20% من إجمالي الإنفاق إلى أن معظم الإنفاق الاستهلاكي يتم عبر بطاقات الدفع الإلكتروني، وهو ما يعزز الشفافية، ويقلل من مخاطر التعامل بالنقد، ويسهم في تتبع التدفقات المالية بدقة أكبر. كما أن انتشار الدفع الرقمي يحفز التحوّل

والمتاجر المتخصصة، التي وفرت منصات إلكترونية متطورة وخدمات دفع آمنة. كما لعبت خدمات التوصيل السريع دوراً محورياً في تعزيز هذه الموجة، إذ أصبح بإمكان المستهلكين الحصول على مشترياتهم في منازلهم أو أماكن عملهم دون الحاجة للتنقل أو الاعتماد على النقد، ما يسرع اعتماد الدفع الرقمي ويحد من التعامل بالكاش. ومع هذا الانتشار، أصبح لدى المستهلكين القدرة على إدارة مشترياتهم بشكل أكثر مرونة،

أظهرت بيانات أول 9 أشهر من عام 2025 تحولا واضحا في سلوكيات الإنفاق بالكويت، مع ارتفاع الاعتماد على الدفع الإلكتروني عبر نقاط البيع ومشتريات الإنترنت بشكل كبير مقارنة بالسحب النقدي التقليدي، حيث بلغت قيمة سحوبات «الكاش» عبر أجهزة السحب الآلي نحو 6,83 مليارات دينار فقط من إجمالي الإنفاق البالغ 34,35 مليار دينار منذ بداية العام حتى نهاية سبتمبر الماضي، أي ما يعادل أقل من 20% من إجمالي المعاملات الاستهلاكية التي شهدتها البلاد. ويعكس هذا التوجه المتسارع التي شهدت ثقله المستهلكين في الحلول الرقمية، وانخفاض الاعتماد على النقود الورقية، وهو ما يتسجم مع مستهدفات الشمول المالي التي تسعى الكويت لتحقيقها من خلال تعزيز انتشار الخدمات المصرفية الرقمية وتوسيع قاعدة المستخدمين من الحلول المالية الحديثة. وبشكل هذا التحوّل أيضاً فرصة للبنوك لتعزيز قدراتها على إدارة البيانات المالية، وتقديم منتجات مصرفية مخصصة، ودعم التخطيط الاقتصادي المستقبلي.

وأسمت البنية التحتية لنقاط البيع، وخاصة أجهزة «كي نت»، في تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني بشكل كبير، حيث توفر هذه الأجهزة للمستخدمين سهولة الدفع مقابل مشترياتهم في المولات، المتاجر الكبرى، والأسواق المركزية، ومع توسع هذه الشبكة لتشمل المحلات الصغيرة والمتوسطة والمتاجر المتخصصة، أصبح الدفع الإلكتروني جزءاً من نمط الحياة اليومية للمستهلك الكويتي، مع قدرة على تغطية معظم مناطق البلاد بسهولة وسرعة.

وبحسب البيانات، بلغ إجمالي الإنفاق عبر أجهزة نقاط البيع والمعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية نحو 27,52 مليار دينار، لتشكل نحو 80% من إجمالي الإنفاق خلال أول 9 أشهر من 2025، ما يعكس التحوّل الفعلي نحو الاقتصاد الرقمي في سلوك المستهلكين، والاعتماد على وسائل الدفع الآمنة والفعالة. إلى جانب نقاط البيع، شهدت الكويت خلال العام الحالي زيادة ملحوظة في مشتريات الإنترنت، خاصة عبر متاجر التجزئة الكبرى، والمولات،

البنك شارك كراع بلايني بمعرض «NEXUS 2025» للتكنولوجيا

«الخليج» يواصل الاستثمار بالتكنولوجيا للارتقاء بتجربة العملاء

بدر المنيفي رئيساً تنفيذياً لشركة نفط الخليج



أعلنت الشركة الكويتية لنفط الخليج عن صدور قرار من مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بتعيين بدر المنيفي رئيساً تنفيذياً للشركة الكويتية لنفط الخليج، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم الأحد الموافق 7 ديسمبر 2025. وأوضحت الشركة، في بيان لها، أن رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية وزير النفط طارق سليمان الرومي أصدر خلال الاجتماع العشرين لمجلس إدارة المؤسسة المنعقد في 3 الجاري قراراً بتعيين بدر المنيفي الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لنفط الخليج.



مدير قسم القنوات الرقمية في بنك الخليج حسن فياض خلال مشاركته في إحدى الندوات بالمعرض



فيصل العدساني في لقطة جماعية داخل جناح البنك



نجلاء العيسى مع فريق بنك الخليج المشارك في المعرض

تجسيدا لالتزامه المتواصل بدعم التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي وتقديم حلول رقمية متقدمة تلبي احتياجات العملاء، اختتم بنك الخليج مشاركته في معرض «NEXUS 2025» للتكنولوجيا كراع بلايني، والذي تواصلت فعالياته على مدى 3 أيام في قاعة الأرينا وفندق جراند حياة، بمشاركة عدد من قيادات بنك الخليج بتقديمهم نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة فيصل العدساني ورئيس التسويق نجلاء العيسى، وذلك للتأكيد على التزام البنك بتعزيز الابتكار التكنولوجي وترسيخ دوره في المنظومة الرقمية في الكويت.

وتضمن المعرض برنامجاً متكاملًا اشتمل على عروض واسعة لأحدث الابتكارات والحلول التكنولوجية من أبرز الشركات المحلية والإقليمية والعالمية، إلى جانب استضافة مسابقة مخصصة للشركات الناشئة لإتاحة الفرصة أمامها لعرض أفكارها مباشرة على كبار المستثمرين وقادة القطاع.

«المالية» لموظفيها: فرص وظيفية في البنك الدولي وصندوق النقد

علي إبراهيم

عممت وزارة المالية على موظفيها بوجود فرص وظيفية متاحة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ووفقاً للتعميم الإداري الذي حمل الرقم 21 بتاريخ 2025، تتوافر فرص وظيفية في صندوق النقد الدولي بمنصب محلل أبحاث وأن آخر موعد للتقديم في تلك الوظائف في 31 يناير المقبل. يأتي ذلك إلى جانب فرصة طرح للمشاركة في برنامج الاقتصاديين الذي يستهدف خريجي الدكتوراه الجدد في تخصص الاقتصاد، حيث حددت «المالية» نهاية الأسبوع الماضي آخر موعد للتقديم.

الرقمية مثل: «Google Pay»، و«Apple Pay»، والتي تمكن العملاء من إجراء مدفوعاتهم بسرعة وأمان وبأسلوب عصري وياكوب التحوّل نحو الخدمات غير النقدية. وفي إطار تعزيز القيمة المضافة لعملائه، سلط البنك الضوء على برنامج نقاط الخليج، البرنامج الأكثر مكافأة في الكويت، والذي يوفر لعملائه خيارات واسعة لاستبدال النقاط، سواء عبر الاسترداد النقدي، أو إهداء

التكنولوجي المتقدم وتطوير تطبيقات الهواتف الذكية. وخلال الجلسة، استعرض المنهجية الاستراتيجية للبنك في تصميم منصات الرقمية وتطويرها، مسلطاً الضوء على التحديات المستمرة لتطبيق بنك الخليج، وتبني أحدث ممارسات التطوير، وأهمية الأمن والموثوقية والتصميم سهل الاستخدام في تقديم تجربة مصرفية سلسة. كما أكد البنك فخره بدعم أحدث وسائل الدفع

إدارة البطاقات، وغيرها من الخدمات المصممة لتبسيط المعاملات اليومية. كما أبرز البنك التزامه بدعم حلول الدفع الرقمي الآمنة والسلسة، التي توفر للعملاء خيارات دفع سريعة وموثوقة ومرحبة عبر مجموعة واسعة من القنوات. وشهدت جلسات المؤتمر مشاركة فعالة من حسن فياض، رئيس الخدمات المصرفية الرقمية في بنك الخليج، الذي شارك في حلقة نقاشية تناولت الابتكار

«هيئة الصناعة» أصدرت تقرير واقع القطاع الصناعي لعام 2025.. يُعد مرجعاً وطنياً شاملاً لرصد وتقييم واقع القطاع

شملان الجعيدلي: 5,07 مليارات دينار الناتج الصناعي للكويت

109 آلاف عامل في القطاع الصناعي.. بلغت تعويضاتهم الإجمالية نحو 784,5 مليون دينار
11% فقط نسبة العمالة الوطنية في «الصناعي».. تعكس الفجوة الواضحة في التوظيف بالقطاع

بشأن توظيف الصناعات الحيوية في المناطق الصناعية الجديدة.

كما أشارت إلى أن التقرير يتناول التحديات البنوية التي تواجه القطاع الصناعي، مثل ضعف التنوع الإنتاجي، والاعتماد المفرط على الواردات، والحاجة إلى تطوير صناعات استراتيجية كالمستحضرات الصيدلانية، والمعدات الإلكترونية، والآلات الصناعية الحديثة. وقد استندت التحليلات الواردة إلى مقارنات دقيقة بين بيانات الإنتاج والمبيعات والواردات حسب كل قطاع.

وفي ختام تصريحه، أكد المدير العام لهيئة العامة للصناعة التزام الهيئة بدورها في تمكين الصناعة الوطنية وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي المستدام، من خلال تطوير البنية التحتية الصناعية، وتوفير بيئة معلوماتية موثوقة، وتحديث أدوات التخطيط الاستراتيجي.

كما دعا الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمستثمرين إلى الاستفادة من نتائج وتوصيات التقرير، بما يساهم في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتحقيق أهداف رؤية «كويت جديدة 2035».

الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وسلط التقرير الضوء على عدد من القطاعات التي تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي والطلب، مثل إصلاح المعدات، والمنتجات الجلدية، ومعدات النقل، والصناعات الدوائية، داعياً إلى توظيف هذه الصناعات في المناطق السكنية الجديدة المخصصة لهذا الغرض. في المقابل، أشار المدير العام إلى وجود فائض في الإنتاج في بعض القطاعات مثل الصناعات الكيماوية والمشروبات، مما يتطلب توسيع الأسواق التصديرية وتنويع المنتجات لتفادي تشبع السوق المحلي. ومن جانب الاستثمار، أظهر التقرير زيادة بالإنفاق الرأسمالي الذي بلغ نحو 255,7 مليون دينار، لكنه لا يزال متركزاً في قطاعات تقليدية، ويوصي التقرير بضرورة إعادة توجيه الاستثمارات نحو الصناعات النوعية، وخاصة في مجال التكنولوجيا، والبحث والتطوير، وسلاسل الإمداد المحلية، ما يساهم في تعزيز الإنتاجية واستدامة النمو الصناعي.

المشآت الصناعية، وهيكل الإنتاج والاستثمار، وسوق العمل الصناعي، إلى جانب تحليل الفجوات الصناعية وتحديد الفرص الاستثمارية الواعدة في مجالات توظيف الصناعات ذات الأولوية. وأشار إلى أن التقرير يأتي في ظل تعاف اقتصادي نسبي من تداعيات الأزمات العالمية والإقليمية خلال السنوات الماضية، وعلى رأسها جائحة كورونا، والأزمة الروسية-الأوكرانية، والموجة التضخمية العالمية، والتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يؤكد أهمية القطاع الصناعي كرافعة أساسية لتنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفط.

وشدد الجعيدلي على أن نتائج التقرير تسلط الضوء على الحاجة الملحة لبناء بنية صناعية متكاملة ومستدامة، كما أظهر المسح ارتفاعاً في الطاقة غير المستغلة لدى العديد من المنشآت الصناعية، ما يعكس الحاجة إلى تحسين كفاءة التشغيل وتوسيع قاعدة

شملان المدير العام لهيئة العامة للصناعة بالتكليف كحمت الجعيدلي أن إجمالي الإنتاج الصناعي للكويت بلغ نحو 5,07 مليارات دينار لعام 2023، مع تسجيل تراجع طفيف مقارنة بالعام السابق، في ظل استمرار هيمنة الصناعات التقليدية على هيكل النشاط الصناعي، مقابل محدودية واضحة بالصناعات التقنية والمتقدمة.

حديث الجعيدلي جاء بمناسبة إصدار الهيئة تقرير المسح الصناعي لعام 2024، والذي يعد مرجعاً وطنياً شاملاً لرصد وتقييم واقع القطاع الصناعي في الكويت، حيث أكد أن التقرير يمثل إحدى الأدوات الأساسية في دعم السياسات الصناعية وتعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار، ويسهم في ترسيخ قاعدة معرفية تدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية. وأوضح المدير العام أن التقرير يعكس تحليلاً دقيقاً وشاملاً لأداء القطاع الصناعي، ويغطي بيانات تفصيلية تمتد من عام 2021 حتى عام 2024، وقد شمل المسح 741 منشأة صناعية مرخصة من قبل الهيئة، موزعة على مختلف المناطق الصناعية والقطاعات الفرعية وفق التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC4). ويتضمن التقرير مبادرات ومشاركات مفصلة حول أداء